البيضاء»[٣٥]، التي أقرّت، بالاجماع، مبادرة السلام الفلسطينية، وحوّلتها الى مبادرة عربية. وفي هذا الاطار، فان الدول العربية، جميعها، مطالبة بمساندة الانتفاضة وهجوم السلام الفلسطيني، بل العربي» (النداء الرقم ٤٧).

سوريا؛ حماية ما تبقّى

تختلف العلاقة السورية ـ الفلسطينية بطبيعتها عن العلاقة المصرية ـ الفلسطينية. فبلاد الشام، أو ما يدعى سوريا الكبرى، شكّلت، في التاريخ القديم والوسيط والحديث، وحدة جغرافية ـ اجتماعية اقتصادية سياسية متداخلة. وعندما يُطلق شعار «ان فلسطين هي سوريا الجنوبية» أو «سوريا هي شمال فلسطين» انما هو تعبير عن هذا التداخل لدى أبناء هذه الوحدات الجغرافية. ويلاحظ المتتبع ان النزوح الفلسطيني عن فلسطين في حرب العام ١٩٤٨ وحرب العام ١٩٦٧ كانت وجهته نحو امتداده الجغرافي ـ الاجتماعي. ولأن سوريا الحالية هي أقوى قوة عربية في منطقة بلاد الشام، وعاصمتها تعتبر المركز السياسي التقليدي لهذه المنطقة من العالم العربي، ترى أي قيادة سياسية سورية ـ وليس فقط قيادة الرئيس الحالي، حافظ الاسد ـ ان سياسات «دول بلاد الشام»، بل وأحزابها، يجب ان يكون مرجعها دمشق، ومحورها سياسة دمشق، لما فيه «مصلحة المجموع المكلّفة هي برعايتها». وعلى هذا المفهوم، والفهم، تصبح أي سياسة، لأي جهة كانت، دولة أو حزباً، في منطقة بلاد الشام خاطئة، أو صائبة، من منظور دمشق، حسب مدى ابتعادها، أو اقترابها، من السياسة السورية. ولم تغيّر البراغماتية، التي اعتمدها نظام الرئيس حافظ الاسد في هذه المقولة، بل وظّفتها لتعزيز موقع سوريا الصغرى في السياسة الاقليمية، والدولية. وحين يُقرر الرئيس الاسد ان القرار الفلسطيني المستقل ـ حسب فهمه له ـ هو «قرار اداري وليس قراراً سياسياً»، فهو يعني ذلك باعتبار ان القرار السياسي في منطقة بلاد الشام «هو قرار سوري»، بل ويعمل لابقائه كذلك.

المنطق، آنف الذكر، هو الذي حكم العلاقة السورية ـ الفلسطينية، حتى بعد تبلور سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها وطناً ـ رمزاً للفلسطينيين. والحصار السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، منذ العام ١٩٧٦، يكاد لا يختلف عن نمط تعامل سوريا مع كل من لبنان والاردن، من حيث أهدافه. والدخول السوري الى لبنان، في العام ١٩٧٦، كان محكوماً بهذه الرؤية، بعد الخلاف السوري ـ المصري، في العام ١٩٧٥، حول أسلوب ادارة الصراع الدبلوماسي مع اسرائيل.

ومع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة، انحسمت مسألة الحوار، غير الودّي، بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية حول استقلال الشخصية الوطنية الفلسطينية وخصوصيتها. وحيث ان الفعل الانتفاضي، بمحدودية أدواته، فرض نفسه في مواجهة المشروع الصهيوني، وجدت سوريا نفسها في مواجهة أحد احتمالين: امّا اعلان خطأ سياستها السابقة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية وحيال الموضوع الفلسطيني عموماً، وتحمّل تبعات مثل هذا الاعلان داخل سوريا وفي محيطها؛ وامّا التراجع الى خندق دفاعي والاحتفاظ بما تبقّى في يدها من أوراق سياسية (لبنان تحديداً) وانتظار ما سيسفر عنه الفعل الانتفاضي من آليات (ميكانيزم). وباعتبار ان المشروع الفلسطيني، شاء الفلسطينيون أم أبوا، لا يقتصر على حل المسألة الفلسطينية بحدود جغرافيا فلسطين، حيث يتضمّن رؤيا أوسع، على الاقل في حدود بلاد الشام، فان خطورة المشروع الفلسطيني لا تطاول اسرائيل فقط، بل والدول المجاورة لفلسطين أيضاً. ولذا جاء الخيار السوري بالقيام بانسحاب سياسي محدود أمام منظمة التحرير الفلسطينية دون تَخْطيء سياسته السابقة. وقد